استقرار أسعار الحاصلات (*)

بقلم صاحب العزة بطرس باسيلى بك
المدير العام لمصلحة الاقتصاد الزراعى والتشريع بوزارة الزراعة

الزارع غير الصانع لا يكفل مقدار إنتاجه ، لأن هذا الإنتاج خاضع للطبيعة وإلى عوامل فى غير مقدوره إلى حد بعيد التغلب عليها .

وتتأثر أسعار الحاصلات الزراعية بمقـــدار الإنتاج العالمى والطلب عليه . ولما كانت العوامل التى تؤدى إلى إقبال المحصول أو إدباره تختلف فى بلدة عنها فى أخرى فقد يجىء المحصول العالمى وافراً فى جملته رغم نقص الغلة فى بعض البلدان فتزداد بذلك خسارة زراع هذه البلدان لانخفاض الأسعار العالمية علاوة على نقص المحصول لديهم .

وليس من شك فى أن أسعار المحصول هى أكبر حافز للزارع على التوسع فى زراعته والعناية بخدمته ، ولهذا كان فى مصلحة المنتج والمستهلك سواء أن تكون أسعار الحاصلات مجزية للزارع غير مجحفة بالمستهلكين . ولا يخفى أن المشتغلين بالزراعة هم ثلثا سكان المعمور ، وأن ما ينالهم من رخاء يؤدى إلى رواج المنتجات الصناعية .

وقد عنيت الحكومة والهيئات الدولية بموضوع حماية الزارع من بخس أسعار الحاصلات وتنوعت الوسائل التى اتخذت فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية ، فذهبت بعض الحكومات إلى حد إعدام جزء من المحصول للخفض من مقدار المعروض منه أو حبسه عن السوق أو نقص ما يزرع منه ، وهذه الإجراءات لا تعد فى مصلحة الاقتصاد العالمى لانتشار الجوع والعرى فى كثير من البلاد وحاجة العالم إلى المزيد من المحصولات الزراعية ، كما أن بعض الحكومات عمد إلى حماية الأسعار الداخلية عن طريق الرسوم الجمركية وهو إجراء لا يعد مناسباً إلا فى حالات وفى حدود معينة

(*) نشرت فى مجلة الفلاح الاقتصادى . . .

وضمنت بعض الحكومات للزراع أسعاراً معينة لبعض حاصلات البلاد الرئيسية وتعهدت الخزانة العامة بما يكفل ذلك، وهو عبء ثقيل عليها.

وقد تبين أن المشكلة تحتاج إلى علاج دولى حاسم. والواقع أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم التى أنشئت فى عام ١٩٤٥ وضعت فى رأس أهدافها العمل على حصول الزراع على أسعار مجزية وليست منهكة للمستهلكين. وقد عقدت هذه المنظمة سنة ١٩٤٦ مؤتمراً خاصاً لتحقيق هذا الهدف وانتهى هذا المؤتمر باقتراح تشكيل مجلس عالمى للأغذية يعمل على تعاون الحكومات من أجل استقرار أسعار الحاصلات وعقد اتفاقات بين الحكومات المنتجة والمستهلكة لتحديد أسعار الحاصلات الرئيسية التى تتبادلها مع تتبع حالة الحاصلات والتدبر فيما يزيد منها أو ينقص عن حاجة الاستهلاك العالمى، غير أن قرار هذا المؤتمر عرقل تنفيذه مشروع إنشاء هيئة عالمية للاتجار عملا بتوصية مؤتمر هافانا، ولهذا اكتفت منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء لجنة أسمتها « لجنة السلع » فى مقدمة وظائفها العمل على تصريف المنتجات الزراعية الزائدة عن حاجة الاستهلاك بشروط خاصة ثم درست المنظمة مشروعا عرض بعد ذلك يرمى إلى إنشاء غرفة مقاصة دولية للحاصلات الزراعية تعمل على شراء المحصولات الزراعية التى تستوعبها السوق التجارية وتصريفها بحيث لا يؤثر ذلك فى أسعار الحاصلات التى تتداولها التجارة الدولية. ولم يتحقق مشروع إنشاء هذه الغرفة، غير أنه أمضيت بين أهم البلاد المنتجة للقمح والمستوردة له اتفاقية القمح فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩ التى حددت حصصاً للتصدير والاستيراد بأسعار لا تتعدى حداً أقصى للبلاد المستوردة، ولا تنقص عن سعر أدنى للبلاد المصدرة، وكان لهذا الوضع أثره فى إحداث بعض الاستقرار فى أسعار القمح الذى يدخل فى التجارة الحرة، وما زال الأمل يتسع فى وضع مثل هذه الاتفاقية عن حاصلات أخرى، وفى الوقت نفسه فانه تجرى بحوث مستفيضة عن أسعار الحاصلات التى يدفعها المستهلكون وحصة الزراع والوسطاء على اختلاف مراتبهم فيها وقد تلقى هذه البحوث ضوءا على المشكلة يؤدى إلى حلها.

وتتجه سياسة استقرار الأسعار عندنا إلى الحيلولة دون هبوط أسعار القطن بما ينال من اقتصادنا القومى، ودون ارتفاع أسعار الحاصلات الأخرى مراعاة لحالة التموين. والناحية الأخيرة قد تحتاج إلى دراسة من وجهة مساسها بالإنتاج الزراعى،